



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثانية والثلاثون

روما، 11-15 يوليو/ تموز 2016

الاعتبارات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المسألة المطروحة في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال والمتعلقة برفع تقارير تُميِّز بين المصيد من داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها

موجز

تعرض وثيقة المعلومات هذه معلومات أساسية عن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي بشأن اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصد السمكية) حول المسألة المتعلقة بالإبلاغ بشكل منفصل عن المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها والمسائل التي يتعين على منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) النظر فيها بما في ذلك تقديم خيارات لمتابعتها.

أولاً - معلومات أساسية

1- أصدر المؤتمر الاستعراضي لعام 2006 الخاص باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصد السمكية) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 109/69 بشأن المصايد المستدامة، توصية للفاو بـ "... تنقيح قاعدة بياناتها العالمية لإحصاءات مصايد الأسماك من أجل توفير معلومات عن الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال والأرصد السمكية المتفردة في أعالي البحار على أساس المكان الذي يتم فيه الصيد"

2- من أجل تناول هذه التوصية، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في إطار المبادرات التالية، بشأن تعديل حدود التقسيمات الإحصائية، وذلك بهدف الحصول على فصل البيانات ما بين المصيد من داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها لدى الدول الساحلية.

- في عام 2005، قامت إحدى لوائح الاتحاد الأوروبي بتعديل التقسيمات الإحصائية للمجلس الدولي لاستكشاف البحار. وبموجب هذه اللائحة تقوم البلدان بالإبلاغ عن إحصاءاتها بشأن المصيد الذي يخص منطقة صيد السمك للفاو "27- شمال شرق الأطلسي" إلى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمجلس الدولي لاستكشاف البحار. وقد سمح هذا التنقيح بالتمييز بين مصيد وآخر في المياه الدولية الواقعة في مجال لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (أي خارج المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان الأوروبية). وتم الإبلاغ عن هذا التنقيح إلى مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك في دورتها الحادية والعشرين؛
- في عام 2007، قامت منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي في دورتها الرابعة بتأييد التنقيح¹ الذي اشتركت مع الفاو باقتراحه والذي يتناول التقسيمات الإحصائية في منطقة صيد السمك التي حددها الفاو "47 - جنوب شرق المحيط الأطلسي" التي تميز بين مصيد وآخر في المناطق الاقتصادية الخالصة لدى الدول الساحلية. ولسوء الحظ، على الرغم من إجراء سبعة مسوح إحصائية سنوية منذ تأييد التنقيح، لا تزال هناك بعض البلدان التي تمارس الصيد في المنطقة 47 من دون أن تبلغ عن بيانات المصيد بحسب التقسيمات الإحصائية المنقحة؛

¹ Garibaldi L و H. Hamukuaya 2007. اقتراح تنقيح التقسيمات الإحصائية الخاصة بمنطقة الصيد رقم 47 للفاو بهدف إقامة تعاون بين الفاو ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي بشأن تجميع بيانات وطنية عن المصيد في: منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. تقرير الدورة الثالثة للجنة العلمية لمنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، سواكوبوند، ناميبيا، 3-1 أكتوبر/تشرين الأول 2007، منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي.

- قُدم كذلك اقتراح مشابه بتعديل التقسيمات الإحصائية في شرق وسط المحيط الأطلسي إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة مصايد الأسماك في منطقة شرق وسط الأطلسي في عام 2008 بعد أن أوصت اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصايد الأسماك في منطقة شرق وسط الأطلسي في دورتها الخامسة بتنقيح تقسيماتها الإحصائية. وقدمت ثلاثة خيارات ممكنة لهذا التنقيح ولكن اللجنة طلبت تقييم الاقتراح خلال اجتماع المقبل للجنة الفرعية العلمية التي ستسدي مشورتها بشأن هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك في منطقة شرق وسط الأطلسي. وناقشت اللجنة الفرعية العلمية الخيارات الثلاثة وقيمت ما إذا كان تنقيح التقسيمات الإحصائية سيفضي إلى مزيد من الإيجابيات أو إلى السلبيات. فخلصت اللجنة الفرعية العلمية إلى عدم القيام بتنقيح التقسيمات الإحصائية للجنة.

3- تباطأت عملية تنفيذ التوصية بسبب الصعوبات المذكورة أعلاه حول تنقيح التقسيمات الإحصائية كي تتطابق مع الحدود الخارجية للمناطق الاقتصادية الخالصة البالغ طولها 200 ميل بحري، وبسبب قلة امتثال الدول التي تمارس صيد الأسماك في المياه العميقة للتقسيمات الإحصائية المستحدثة. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ أواخر العقد الأول من الألفية الثانية، وضعت قواعد أكثر صرامة بشأن سرية المصيد من جانب بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي تستقي الفاو منها إحصاءات المصيد. على سبيل المثال، تضمنت حولية مصايد سمك التونة الصادرة عن هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي (الهيئة) خرائط تبين مواقع المصيد الخاصة بكل بلد حتى إصدار عام 2007، ولكن منذ إصدار 2008 لم تعد تلك الخرائط تنشر في الحولية من أجل "... تفادي عدم الامتثال المحتمل لللائحة الهيئة التي تنص على أن تغطي البيانات العامة ثلاث سفن على الأقل".²

4- وأعيد التأكيد على التوصية في المؤتمر الاستعراضي المستأنف لعام 2010 بشأن اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصدة السمكية. واعتبرت الفاو، في عام 2015، أنه من الضروري توفير عناصر تشرح التقدم البطيء في تنفيذ التوصيات بغية تزويد المؤتمر الاستعراضي المستأنف بشأن اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصدة السمكية في مايو/أيار 2016 بمعلومات موثوقة. وأخذ المؤتمر الاستعراضي المستأنف لعام 2016 علماً بالمسائل التي سلطت الفاو الضوء عليها ورحب بمناقشتها في الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك. ويتمثل استنتاج المؤتمر الاستعراضي المستأنف لعام 2016 بشأن اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصدة السمكية في هذا الشأن في أن: "تنظر [الدول الأطراف] في طرق تحسين جمع البيانات والمعلومات ونشرها للفاو بشأن مصايد الأسماك الواقعة الولاية الوطنية وخارجها مع التسليم بشروط السرية في القانون الوطني." وأعاد المؤتمر التأكيد على المسؤولية الأساسية للدول عن جمع إحصاءات مصايد الأسماك والإبلاغ عنها واستنتاج أن المشاكل الأساسية التي تحول دون تحسين جمع البيانات عن المصايد ومشاركتها ونشرها في الوقت المناسب، بما في ذلك على مستوى العمليات يجب أن تحدد إلى جانب تحديد الآليات الرامية إلى تخطي هذه المشاكل، مع مراعاة المتطلبات الخاصة للبلدان النامية والتسليم بشروط السرية في القانون الوطني. وتم الإبلاغ عن الفقرات المحددة في المرفق 1.

² هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي 2009. حولية مصايد سمك التونة بونباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. الصفحة 122.

ثانياً - اقتراح الفاو بتناول توصية اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية
حول مسألة رفع تقارير تميّز بين المصيد من داخل المناطق
الاقتصادية الخالصة وخارجها

5- إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في وثيقة المعلومات هذه والنظر في تقديم توصية بشأن عملية قد تشمل ما يلي:

- التزام الأعضاء بجمع بيانات للمصيد وتصنيفها وإتاحتها للفاو بشكل يفصل ما بين المصيد المأخوذ من داخل المناطق الاقتصادية الخالصة والمصيد المأخوذ من خارجها؛
- ضرورة أن يعي الأعضاء بجدية أن تنقيح خطط جمع البيانات سيسفر عن تكاليف بالنسبة إلى الدول والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بما فيها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والفاو.
- دعم الفاو لالتزام الأعضاء الذي يقضي بتنقيح خططها لجمع البيانات من أجل تسجيل المصيد المأخوذ داخل/خارج المناطق الاقتصادية الخالصة من خلال إجراءات متعددة تؤدي إلى تعديل لاحق على قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي من أجل تلقي هذه المعلومات، وسيكون دور مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك العامل الرئيسي على هذا الصعيد.
- تعزيز التعاون بين الفاو والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بما فيها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي تكون عادة في وضع أفضل لرعاية جمع بيانات المصيد.

6- وبوسع تطبيق قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي أن يكون مصحوباً بدعوة عامة إلى ممارسة الشفافية الكاملة حول أنشطة مصايد الأسماك فيما خص مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والأدوات من قبيل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق بشأن إجراءات دولة الميناء)، والتي تطلب إلى الدول جمع وإتاحة إحصاءات للمصيد تتسم بحسن توقيتها واكتمالها وموثوقيتها وتفصيلها بحسب معايير تضعها الفاو والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

7- ويقدم المرفق 2 اعتبارات عملية بشأن الاقتراح.

المرفق 1 - استنتاجات المؤتمر الاستعراضي المستأنف لعام 2016 بشأن اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال

9- جمع البيانات ومشاركة المعلومات

(أ) تحسين جمع وتقاسم البيانات حول المصيد بما فيه [البيانات على مستوى العمليات] المصيد العرضي والمصيد المرتجع وتقييمات الأرصد فضلاً عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار شروط السرية، والتسليم بأن جمع البيانات وتجميعها وتحليلها في الوقت المناسب عناصر أساسية للصون والإدارة الفعالين للأرصد السمكية متداخلة المناطق وكثيرة الارتحال.

(ب) [زيادة الامتثال بما في ذلك من خلال التحسين] تحسين فهم أسباب قلة تقديم بيانات حسنة التوقيت وكاملة ودقيقة، ووضع طرق لتخطي هذه الصعوبات من خلال استخدام حوافز [وعند الضرورة] حين تتصل هذه الصعوبات بالاحتياجات على مستوى بناء القدرات مع النظر أيضاً في تطبيق عقوبات وغيرها من إجراءات الامتثال (مثل "منع الصيد في حال عدم تقديم البيانات") مع مراعاة المتطلبات الخاصة للبلدان النامية والتسليم بشروط السرية في القانون الوطني.]

(ج) [تعزيز إجراءات الامتثال لتقديم البيانات بشكل كامل وفي الوقت المناسب ووضع طرق لتخطي تلك الصعوبات مع مراعاة المتطلبات الخاصة للبلدان النامية والتسليم بشروط السرية في القانون الوطني.]

(د) تحسين التعاون ووضع معايير أو متطلبات موحدة، قدر الإمكان، لجمع البيانات حول المصيد وجهود الصيد وتقاسمها من أجل النظر في أدوات جديدة للجمع المستقل للبيانات حول مصايد الأسماك.

(هـ) التسليم بأهمية صندوق المساعدة الخاص بالجزء السابع والمساعدة المالية والتقنية من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتدبير تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في مصايد الأسماك والامتثال للالتزامات المتعلقة بجمع البيانات وتقاسم المعلومات.

10- الترتيبات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وقاعدة البيانات الإحصائية لمصايد الأسماك في العالم

(أ) تلبية [الدول الأطراف] التزاماتها فيما خص جمع وتقديم البيانات والمعلومات عن مصايد الأسماك إلى المنظمة

(ب) تنظر في طرق لتحسين جمع البيانات والمعلومات ونشرها للفاو بشأن مصايد الأسماك الواقعة ضمن الولاية الوطنية وخارجها، مع التسليم بشروط السرية في القانون الوطني.

المرفق 2 - اعتبارات عملية بشأن اقتراح الفاو عن الإبلاغ بشكل منفصل عن المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها

ألف - قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي

1- أنشئ برنامج الفاو الإحصائي لتلبية وظيفة المنظمة كما تنص عليها المادة 1 من دستور المنظمة التي تستدعي أن " تتولى المنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها."³ وتحتوي قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي على إحصاءات عن إنتاج المصيد بحسب البلدان أو المناطق والأنواع والمناطق الرئيسية لصيد الأسماك التي حددتها الفاو، وإنها تُستخدم لرصد مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والمعايير الاجتماعية الاقتصادية. ومن الضروري أن تضمن الفاو ألا يعيق أي تطوّر في إحصاءاتها بشأن مصايد الأسماك مواصلة تحليل الاتجاهات بالنسبة إلى البيانات التي تعود لعام 1950.

2- وتقع مسؤولية جمع المعلومات عن المصيد وموقعها الجغرافي وإتاحتها إلى جانب تحديد نوع وشكل البيانات الواجب جمعها وتبادلها (أي المصيد من المناطق الاقتصادية الخالصة مقابل المصيد من أعالي البحار) على عاتق دول العلم بشكل أساسي. وبهدف تنفيذ التوصية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي المستأنف بشأن اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصدة السمكية للتمييز بين المصيد القادم من المناطق الاقتصادية الخالصة ومن أعالي البحار، يتعيّن على أعضاء الفاو أن يكلفوا المنظمة بشكل جماعي، وعن طريق لجنة مصايد الأسماك، بجمع هذه المعلومات وتوفير التوجيهات حول نوع وشكل البيانات الواجب على الدول جمعها لأغراض إدارة الأرصدة السمكية ومصايد الأسماك وتحديد شروط الوصول إلى هذه البيانات واستخدامها.

3- إن بيانات المصيد المصنفة بحسب الأنواع والمتصلة بأغراض اتفاق الأمم المتحدة الخاص بالأرصدة السمكية موجودة حالياً في قاعدة بيانات الفاو، ولو أنها موزعة بحسب المناطق الرئيسية لصيد الأسماك التي حددتها الفاو، وفي بعض الحالات توزع بناء على تقسيمات إحصائية أيضاً. ينبغي لتجميع الإحصاءات العالمية أن يبقى مستنداً إلى المصيد الذي تبلغ عنه دول العلم بشكل رئيسي، وليس على نماذج مبنية على افتراضات غير قابلة للإثبات فيما خص توزيع المصيد.

³ تماشياً مع المادة 1 من دستور المنظمة، يتضمن مصطلح "الزراعة" ومشتقاته بما فيها مصايد الأسماك والمنتجات البحرية والغابات والمنتجات الحرجية الأساسية.

باء- الأهداف الخاصة بالسياسات والتي تتطلب قاعدة بيانات تميّز بين المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها

4- يرتكز تركيب قاعدة بيانات (بما في ذلك الشروط والشكل) وما إذا كان من الضروري تغيير هذا التركيب، على الهدف (الأهداف) من قاعدة البيانات. ويمكن أن تتخذ الأهداف والإشارات الممكنة في مجال السياسات بشأن الحاجة إلى تغيير قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي وتركيبتها من أجل التمييز بين المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها الشكل التالي:

5- تقييم الأرصدة: قد لا يشكل ذلك مبرراً معقولاً لتعديل قاعدة البيانات، ففيما خص الأرصدة المعنية، تنظر التقييمات الحالية بالدرجة الأولى في حدود الأرصدة من أجل تجميع البيانات المطلوبة، وتنفذ تلك التقييمات بغض النظر عما إذا كان المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة أو خارجها.

6- إدارة مصايد الأسماك: إن تقييم إجراءات الإدارة المحددة (مثل نظام الحصص) للأنواع المعنية ورصد فعاليتها، يستوجب حقاً أن يتم التمييز بين المصيد في كل منطقة اقتصادية خالصة محددة وفي أعالي البحار. وفي هذه الحالة سوف تحتاج قاعدة البيانات إلى عامل تعريف يخص المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أخذ المصيد منها. وأيضاً يمكن تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه في حال تم تناول أبعاد إضافية مثل نوع معدات الصيد في عملية رفع التقارير.

7- صنع السياسات الخاصة بمصايد الأسماك: إن تكوين فكرة عن كمية المصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة أو نسبتها مقارنة بالمصيد في أعالي البحار، سواء أكانت هذه المناطق تحت اختصاص المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أم لا، يمكن أن يحدد إلى أية درجة تقع الأنواع (أو لا تقع) تحت الولايات الإدارية وأن يبلغ عن التقدم؛ أو يمكن أن يساعد في تقييم تأثيرات الإجراءات الإدارية المحددة المتخذة في أعالي البحار. وفيما خص تلك الأهداف الخاصة بالسياسات العامة، لا ضرورة لأن تحدد قاعدة البيانات في أي من المناطق الاقتصادية الخالصة قد تم الصيد، بل يكفي أن نسجل ما إذا كان موقع المصيد موجوداً داخل/خارج المناطق الاقتصادية الخالصة، بالإضافة إلى الإبلاغ الحالي من خلال مناطق الصيد الرئيسية للفاو أو الشعب الجغرافية للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، ولعل الدراسات العملية التي تجرى لمرة واحدة والتي تنفذ على فترات منتظمة قد تفي بالغرض كذلك.

جيم- لمحة عامة عن الاعتبارات العملية والإجراءات ذات الصلة والتكاليف

8- المفهوم - إن قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي الحالية تجمع إحصاءات المصيد بناء على الأبعاد التالية: الأنواع ومناطق الصيد الرئيسية للفاو ودولة العلم والسنة. ويشار إلى إنتاج المصايد الطبيعية كمصيد إسمي مستمد من عمليات إنزال المصيد محولاً إلى مكافئ من الوزن الحي (انظر تعريفات مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك). كما أن الفاو أو غيرها من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك لديها قاعدات بيانات إقليمية

تتمتع بدقة جغرافية أعلى يتم فيها تجميع المصيد بحسب تقسيمات فرعية جغرافية تؤيدها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المعنية (انظر مناطق الصيد بحسب مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك، للغايات الإحصائية). تتضمن قاعدة بيانات الفاو لإنتاج المصيد العالمي بعداً إضافياً يشير إلى ما إذا كان المصيد المبلغ عنه "من ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة" أم في "أعالي البحار". وحيثما توجد قاعدات بيانات إقليمية ذات تقسيمات فرعية مطابقة لهذا الشرط، يتمثل تجميع قاعدة البيانات العالمية للفاو ببساطة في عملية تجميع بيانات بسيطة. وفي المناطق الرئيسية للفاو حيث لا توجد تقسيمات فرعية جغرافية (ملائمة)، تقوم دول العلم بإبلاغ الفاو مباشرة مع شرط إضافي يقضي بالإشارة إلى أي مصيد يخص المنطقة الاقتصادية الخالصة وأيه يخص خارجها.

9- وقائع - الجوانب العملية للتنفيذ والتكاليف المطلوبة للنظر في الوقائع التالية: باعتبارها من الأهداف الأولية، تم تحديد حوالي 200 نوع على أنه قد اصطيد في أعالي البحار إما كأسماك كثيرة الارتحال وإما كأسماك متداخلة المناطق أو كموارد سمكية أخرى في أعالي البحار. وهي تتضمن الأرصد السمكية كثيرة الارتحال المكونة من الأنواع كثيرة الارتحال بحسب ما ترد في الملحق 1 باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والأنواع القاعية في أعماق البحار. ووهنا باستراتيجية التنفيذ المطبقة، قد يعني هذا الأنواع الأخرى التي من المعروف عنها أنها تتوزع داخل المناطق الاقتصادية الخالصة. وهي تكون مشمولة عادة بولايات الرصد للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إلا أنه لم يتم رصدها كلها بنجاح حتى الآن. وعلى الرغم من أن توصية اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية يخص الدول جميعها، فإن جهود التنفيذ الحقيقية تخص حوالي 70 دولة تمارس الصيد في المياه العميقة وتسمح للسفن بممارسة الصيد في أعالي البحار أو في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الأخرى والتي يقدر عدد سفنها المبلغ عنها التي تمارس الصيد في المياه العميقة بـ 25 000 سفينة على أقل تقدير. ويخصص عادة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة، والأساطيل الصناعية التي تمارس الصيد في المياه الدولية أصبحت الآن مجهزة دائماً بنظام لرصد السفن ونظم لسجلات السفن، ما يعني عدم وجود أي عائق حقيقي عملياً لتحديد موقع مصيدها بالصورة الصحيحة. ولكن هناك عدد كبير من السفن في الأساطيل شبه الصناعية التي لا تزال غير مزودة بنظام لرصد السفن لكي تتمكن من ممارسة عمليات الصيد بعيداً عن مناطقها الاقتصادية الخالصة. وعادة ليس ممكناً التأكد من منطقة عمليات تلك السفن، لا سيما لدول العلم غير الأطراف في اتفاقات المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وبالتالي فإن التخصيص المكاني للمصيد يكون محفوفاً بقلّة اليقين.

10- إطار الدعم - على الدعم المقدم من الفاو والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والرامي إلى تنفيذ توصية المؤتمر الاستعراضي المستأنف الخاصة باتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية أن يميّز بين المصيد من داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وفي أعالي البحار، أن يُقدّم عن طريق مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك التي يجب أن تكلفها لجنة مصايد الأسماك بدور في هذا المجال. وينبغي أن ينعكس هذا الدور في الاختصاصات المنقحة لمجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك بحسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى العمل الاعتيادي لمجموعة العمل قد يستوجب ذلك عملياً إقامة مجموعة عمل مخصصة قد تضم الأعضاء في الفاو. وسيكون على مجموعة العمل أن تنظر في المواضيع التالية:

- أهداف التنفيذ ومراحله الرئيسية من أجل نشر الإحصاءات لاحقاً داخل/خارج المناطق الاقتصادية الخالصة كبيانات عن الإنتاج
- إعادة النظر في مناطق الفاو وإصدار خطوط توجيهية للإبلاغ الجغرافي بما في ذلك الأماكن التي لا تكون فيها المناطق الاقتصادية الخالصة محددة بوضوح
- استعراض قائمة بالأنواع المعنية واقتراح التعديلات بحسب ما هو مناسب
- استعراض أقسام الأساطيل المعنية والخيارات لتمكين الإبلاغ
- أدوار المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في خطط الجمع (قد ينطوي ذلك مثلاً على الحاجة إلى تقديم بيانات بشأن أنواع أخرى أو إلى وضع بروتوكولات محددة لتقاسم البيانات)
- الاستثناءات التي تستوجب شروطاً للسرية
- جوانب تقييم التكاليف

11- التكاليف: يقدم تقييم للتكاليف الإجمالية وشروط التمويل بناء على توجيهات لجنة مصايد الأسماك في هذا الشأن. ويجب أن تنظم هيكلية التكاليف بحسب البعدين الواردين في الجدول أدناه:

التنفيذ	إطار الدعم	الإجراءات المستويات
قدرات الأساطيل: القدرة الفعلية لكافة أقسام الأساطيل المعنية على الإبلاغ الذي يميز بين مصيد أعالي البحار ومصيد المناطق الاقتصادية الخالصة (التنفيذ المناسب لنظام رصد السفن وسجلات السفن) إبلاغ السلطات من أجل تنفيذ هيكلية جديدة للإبلاغ (المسائل العملية والأطر الزمنية وبناء القدرات).	حضور اجتماعات مجموعات العمل المخصصة	الأعضاء
يجب اعتبار التعديلات في تدفق العمل وأدوات نشر المعلومات أمراً اعتيادياً وجزءاً من أنشطة البرنامج العادي.	حضور مجموعات العمل المخصصة	الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/ المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك
	تنسيق إجراءات مخصصة تحت إشراف مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك	الفاو

	تنظيم اجتماعات لمجموعات عمل مخصصة ، بما يشمل تقديم الدعم إلى الدول النامية لمساعدتها على السفر (150 000 دولار أمريكي)	
--	--	--

يجب درس تكاليف إطار الدعم ذات الصلة والمساعدة التمويلية خلال الفترة المقبلة الفاصلة بين دورات لجنة مصايد الأسماك في حال قررت المضي بالتوصية الرامية إلى التمييز بين المصيد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها.

12- غايات التنفيذ: يمكن تقديم خطة عمل مفصلة مقترنة بتكاليف من أجل النظر فيها لدى الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك؛ كمثال على غايات التنفيذ، يمكن إطلاق نسخة أولى عن قاعدة البيانات بعد 5 سنوات مع الإبلاغ الواجب عن ثلثي مصايد الأسماك المعنية، على أن يتم التنفيذ الكامل بعد 8 سنوات.